اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 31-05-2010 رقم العـدد: 17204 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 56 رقم القصاصة: 1

الدكتـور بنـدر حجار: أتطلع إلى أن تكون المرأة عضوًا في "الشورى" ولكن قرار تعيينها ليس في المجلس

لا أعتقد أن هناك وزيراً أتى إلى المجلس ولم يرغب في الإجابة على الأسئلة

الجلسات المغلقة ليست مجاملة للوزراء .. واستدعاؤهم بآلية محددة

التبرعات الخارجية مبدأ مرفوض في الجمعية وقبول التبرعات الداخلية قيد الدراسة

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 31-05-2010 رقم العـدد: 17204 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 56 رقم القصاصة: 2

الدكتور بندر الحجار يتحدث للزميل فهد الشريف تصوير: وليد الصبحي

حوار: فهد الشريف

الدكتور بندر حجار نائب رئيس مجلس الشورى والخبير الاقتصادي له تجربته الطويلة في الشأن الاقتصادي والإداري من خلال عمله في كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الملك عبد العزيز بجدة ، حيث ترأس العديد من المناصب الأكاديمية كما أنه من القياديين التكنوقراطيين وقد تولى رئاسة جمعية حقوق الإنسان الأهلية وأحد المؤسسين لها ، واليوم هو يعمل نائبا لرئيس مجلس الشورى بعد أن كان عضوا فاعلا في دوراته السابقة وفي هذا الحوار يتحدث الدكتور حجار عن قضايا مهمة وكان واضحا فيما يقوله ، ومن ذلك تأكيده أن المرأة السعودية جديرة بالعضوية الكاملة ولكن قرار تعيينها ليس في مجلس الشورى، مبديًا تطلعه إلى اليوم الذي تكون فيه المرأة عضوًا كامل العضوية. وعن إغلاق بعض جلسات مجلس الشورى أمام الإعلام بين أن ذلك يعود إلى سرية بعض الموضوعات المطروحة، نافيًا أن يكون سبب ذلك نوع من المجاملة لبعض الوزراء، مؤكدًا أن استدعاء الوزراء محكوم بآلية محددة، وأن والمجلس استضاف معظمهم ولم يبدِ أي منهم اعتراضه على المداخلات أو رفضه للأسئلة والاستفسارات الموجهة إليه وفيما يخص هيئة وجمعية حقوق الإنسان قال أن هناك عوامل عديدة ساعدت في إنشاء الجمعية والهيئة وتنشيط عملهما ومن أولها التزام خادم الحرمين الملك عبدالله شخصيًا بجميع المبادئ والقيم التي تدعو لها حقوق الإنسان مثل العدل والمساواة. كذلك التزام المملكة كدولة وقعت على كل الاتفاقات الخاصة بحقوق الإنسان. كذلك أشار الدكتور حجار إلى أن العديد من المحاور حول تجربة الدكتور بندر حجار في مجلس الشورى في سياق هذا الحوار..

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 31-05-2010 رقم العـدد: 17204 رقم الصفحة: 10 مسلسـل: 56 رقم القصاصة: 3

* الواقع يشير إلى أن هناك قرارات كثيرة يناقشها مجلس الشورى ولكن لا تسمع بالإقرار أو الموافقة إلا على القليل منها.. فما تعليقكم؟

أولا لابد أن يكون واضحًا أن نظام مجلس الشورى في المادة (١٥) أعطى المجلس صلاحيات مناقشة الخطط الاجتماعية والاقتصادية ومناقشة التقارير السنوية للوزارات وأيضًا الاتفاقيات الدولية والمعاهدات.. الخ. هذه الجوانب يناقشها المجلس ويرفع نتائج مناقشاته إلى مقام خادم الحرمين الشريفين. أما أن يقال دائمًا إنه لا يتم الأخذ بهذه القرارات أو أنه يتم الأخذ ببعضها فقط، ففي الواقع لا يمكن إقرار جميع الأنظمة التي تصدر في المملكة أو الاتفاقات الدولية أو الامتيازات، كلها لا تصدر إلا بعد قرار مجلس الشورى. وبالتالي فإن الحديث عن أن رأي المجلس لا يؤخذ في هذه القرارات هو حديث غير صحيح؛ لأن النظام نفسه يشترط أن يقر مجلس الوزراء قراراته بعد دراسة وموافقة مجلس الشورى. لذلك تصدر قراراته بعبارة «بعد الاطلاع على قرارات مجلس الشورى صدر القرار»، صدرت الاتفاقية أو المعاهدة أو الامتياز.

ألية مرتقبة

* في ضوء ما تقول.. إلى أي سبب تعزو تأخير بعض القرارات التي قدم المجلس بدراستها مثل نظام الرهن العقاري وغيره؟

ألية دراسة الموضوعات في المجلس تختلف من النظام إلى التقرير أو المعاهدة أو الاتفاقية. الآلية المتبعة عادة في دراسة هذه المواضيع هي أن النظام مثلا يأتي من المقام السامي إلى رئيس المجلس الذي يحيله إلى اللجنة المختصة بدراسته، التي بدورها تقوم بدراسته، وبعد الانتهاء منها يحال النظام إلى الهيئة العامة التي تطلع على ما درسته اللجنة للتأكد من مواءمته لطرحه للنقاش في المجلس، بعد ذلك يدرج في جدول الأعمال ومن ثم يطرح للنقاش في المجلس. بعض الأنظمة لابد أن تحال عناية كافية ولذلك تحتاج اللجنة إلى الرجوع لأنظمة سابقة وتحتاج لاستضافة مسؤولين قد يكونون من القطاع العام أو الخاص مما يستلزم وقتًا إضافيًا، وتحتاج كذلك إلى الرجوع لبعض الدراسات حتى تنتهي من هذه الدراسة وتقدمها للمجلس. وبعد أن يقدم النظام للمجلس يفتح المجلس بمناقشته. اللجنة المختصة تستمع إلى آراء وملحوظات الأعضاء وما إذا كانت هناك توصيات إضافية، ثم بعد ذلك تأخذ هذه الآراء مرة أخرى إلى اللجنة لتدرسها، ثم تأتي في جلسة لاحقة للرد على استفسارات الأعضاء وأرائهم، وفي مرحلة أخيرة بعد الرد يتم التصويت على توصيات اللجنة، ومن ثم تصدر القرارات وترفع للمقام السامي.

ذكرت نظام الرهن العقاري، هناك بعض الأنظمة الأخرى المتعلقة به مثل التمويل العقاري ومراقبة شركات التمويل ونظام الإيجار التمويلي ونظام الرهن العقاري للمسجل ونظام التنفيذ. هذه خمسة أنظمة درسها المجلس في مدة قياسية وتم رفعها للمقام السامي. لكن كانت هناك ملاحظات من مجلس الوزراء على رأي المجلس في هذه الأنظمة فأعيدت الأنظمة مرة ثانية إلى مجلس الشورى بموجب المادة (١٧). إذا كان هناك تباين في الآراء بين مجلس الشورى والوزراء في نظام معين فإن الملك يعيد النظام إلى مجلس الشورى للاطلاع. في هذه الحالة فإن مجلس الشورى إما أن يتمسك برأيه أو يوافق على رأي مجلس الوزراء في التعديلات. في ما يتعلق بالأنظمة الخمسة التي ذكرت فإن مجلس الشورى قام بالدراسة وانتهى منها ورفعها للمقام السامي. مجلس الوزراء كان له رأي في هذه الأنظمة وفي رأي مجلس الشورى فأعيدت هذه الأنظمة إلى مجلس الشورى بموجب المادة (١٧) التي ذكرتها والخاصة بتباين الآراء بين المجلسين. هذه الأنظمة في مجلس الشورى تتولاها لجنة الشؤون المالية التي تقوم بدراسة هذه الآراء للفصل في تباين الآراء ودراسة قرار مجلس الوزراء فيها وسوف يتم طرحها قريبًا للمناقشة.

امتياز بالأفضل

* هل سبق أن تمسك مجلس الشورى بقراراته أو آرائه عند الاختلاف مع مجلس الوزراء.. فالانطباع العام هو أن مجلس الشورى يتفق فقط مايراه مجلس الوزراء مما يعني أن التنفيذ أصبح يسود على التشريع؟

قبل سنتين وقبل أن يتم تعديل المادة (١٧) من قرار مجلس الشورى إذا حدث اختلاف في وجهات النظر بين المجلسين فإن الملك يأخذ بالرأي الذي يراه مناسبًا سواء كان قرار مجلس الوزراء أو الشورى. بعد أن تم تعديل هذه المادة إذا حدث اختلاف في وجهات النظر فإن الملك يعيد القرار مرة أخرى إلى مجلس الشورى لدراسة الموضوع مرة أخرى. إذا رأى مجلس الشورى أنه متفق مع مجلس الوزراء يرفع بذلك أما إذا كان مجلس الشورى متمسكًا برأيه يرفع بذلك أيضًا وفي هذه الحالة يأخذ الملك بما يراه مناسبًا، إما رأي مجلس الشورى أو رأي مجلس الوزراء. هذا هو الوضع الحالي بعد تعديل المادة (١٧) وهذا يعتبر من الميزات التي أضيفت للمجلس، المجلس لا يتمسك برأيه لمجرد أنه رأيه ولا يوافق على قرار مجلس الوزراء لمجرد أنه قرار مجلس الوزراء، ولكن إذا اتضح بغالبية أعضاء مجلس الشورى أن اللجنة المختصة ترى أن رأي مجلس الوزراء هو الأفضل وأن ما ناقشه المجلس في الماضي ورفعه يحتاج إلى إعادة نظر فإنه يوافق على ذلك. إذا كان الأمر خلاف ذلك فإن مجلس الشورى يتمسك برأيه. القضية ليست قضية تمسك بالرأي أو موافقة على قرار مجلس الوزراء أو تسجيل نقاط. الأمر ليس كذلك. القضية هي أن هناك أعضاء ذوي خبرة ونضج ويدرسون هذه المواضيع. هناك حالات تم فيها تراجع اللجنة عن رأيها وهناك حالات أخرى تمسك المجلس فيها برأيه.

مادة مستثمرة

* التعديل الذي تم بإعطاء المجلس الحق في مناقشة قضايا يراها أعضاؤه بموجب المادة (٢٣) لم يستثمره أعضاء المجلس كما يجب ولم نره؟

هذه هي المادة (٢٣) من نظام المجلس وهي تنص على أنه إذا كان أي عضو من أعضاء المجلس أو أي لجنة من اللجان لها الرغبة في تعديل نظام موجود أو اقتراح نظام جديد يحصل على موافقة عشرة أصوات وبعد ذلك يرفع للملك وتأتي الموافقة من الملك على دراسة الأمر. التعديل الذي تم هو أنه يستطيع أي عضو واحد في المجلس أو لجنة أن تقترح نظامًا جديدًا أو أن يتم تعديل نظام موجود وبعد ذلك تتم الكتابة لرئيس المجلس الذي يحيل الأمر إلى اللجنة المختصة لدراسته وإبداء فيه وهل هو موائم أم لا. إذا رأت اللجنة مواءمته أو عدمها يتم طرح الموضوع في المجلس الذي يقرر ما إذا كان يستحق الدراسة أم لا. لكن هل هذا المقترح مستثمر بشكل جيد أم لا؟ فهو مستثمر جيدًا. أبرز الموضوعات التي تمت مناقشتها كان مقترح هيئة سوق المال تعني بعلاوة الإصدار..

* جيدا لو أوضحت أكثر؟

الشركات التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام عادة تضيف علاوة إصدار للقيمة والنظام الموجود حاليًا لا توجد به مادة تعنى بعلاوة الإصدار وكيفية احتسابها. في بعض الأحيان تكون هناك مبالغة في احتساب قيمتها وأحيانًا هناك عدم شفافية. هذا الموضوع عرض من خلال المادة (٢٣) من النظام.

* ولا زالت تدرس؟

نعم. اللجنة تدرس هذا الموضوع. هناك تعديل نظام العمل لصرف إعانات مالية شهرية للمسعودين العاطلين عن العمل وهذا ما كتبت عنه الصحف من صرف إعانة مالية شهرية حتى يتحصل على عمل. وهذا من المقترحات التي قدمها أحد الأعضاء من خلال المادة (٢٣). وهناك تعديل في نظام الكهرباء أيضًا.

* تعديل في الرسوم مثلا؟

لا. إلى جانب تنظيم إعطاء التراخيص في المناطق التي تتوفر بها مياه جوفية مالحة وأن تعطى الأولوية في كل شيء للحصول على الوقود المناسب لمحطات الإنتاج المزدوج. هذا هدفه تخفيض تكلفة إنتاج الماء والكهرباء وجعله استثمارًا للإنتاج المزدوج وتخفيض تلوث البيئة. هذا المقترح تم تقديمه أيضًا من خلال المادة (٢٣). هناك أيضًا مقترح لتعديل رسوم الاستقدام وهو من المواد المقدمة...

تخفيض رسوم الدخول

* كيف هذا؟

المقترح لتعديل رسوم الدخول. بالنسبة للشركات والمؤسسات تبقى كما هي، لكن بالنسبة لعمالة المنزلية والمزارعين والسائقين يتم تخفيض رسوم الدخول. تكون التأشيرة الأولى بخمسمائة ريال والثانية بألف ريال والثالثة بألف وخمسمائة والرابعة ألفين. كذلك تخفيض رسوم الإقامة بحيث تكون ١٠٠ للأولى و٢٠٠ للثانية و٣٠٠ للثالثة وهكذا. هناك مواضيع أخرى كثيرة تم اقتراحها ويمكنني أن أزودك بقائمة طويلة منها. كل هذه المقترحات تقترح إنشاء أنظمة جديدة أو تعديل أنظمة موجودة أصلاً. مقولة أن المادة (٢٣) لم تستغل بشكل جيد أرى أنها لا تتسم بالدقة وبعد تعديل المادة أصبح بإمكان العضو أو اللجنة أن يتقدم بالاقتراح ولا يتطلب الأمر لرفع المقترح لمقام خادم الحرمين الشريفين للموافقة عليه وإنما يدرس المقترح ومن ثم يرفع للملك.

* جلسات المجلس مفتوحة دائمًا. فلماذا هناك جلسات مغلقة أمام مجاملة لبعض الوزراء؟

ليس مجاملة لوزراء بعينهم، ولكن كما هو معروف في كل برلمانات العالم وليس فقط في مجلس الشورى، والمتابع يلحظ ذلك ويعرفه! هناك موضوعات يمكن أن تناقش وتكون موضوعات عامة، بالمقابل هناك موضوعات ذات طابع سري. طبيعة الموضوعات تقتضي أن تدرس بشكل سري فلا يسمح للصحافة أو وسائل الإعلام بالدخول في أثناء المناقشة.

ألية استدعاء الوزراء

* كيف يتم استدعاء الوزراء؟

بطلب أحد الأعضاء أو اللجان المختصة من رئيس المجلس أن يأتي وزير ما عند مناقشة موضوع معين أو أثناء مناقشة التقرير السنوي لأداء وزارته. كل وزارة ملزمة بنص المادة (٢٩) من النظام الأساسي بأن تقوم برفع تقرير سنوي عن أعمالها يوضح الإنجازات والعقبات التي واجهتها. يتم رفع التقرير إلى مقام خادم الحرمين الشريفين الذي يحيله بدوره إلى مجلس الشورى. الأعضاء هنا بمكنهم أن يطلبوا من الرئيس أن يقوم المجلس باستضافة الوزير المعني لمناقشته في هذه الأمور. الرئيس يكتب للمقام السامي بطلب حضور الوزير. في حالة الموافقة يتم التنسيق بين المجلس والوزير حول المواعيد المناسبة للطرفين. هذه هي الآلية. كما ذكرت فإن بعض المواضيع التي تناقش قد تكون بها حساسية معينة. للمجلس استضاف نظيرا معظم الوزراء واستضاف سمو ولي العهد وسمو الأمير سلمان ووزير الخارجية ووزير البترول، هذا الأسلوب متبع في معظم أنحاء العالم.

حرص على المداخلات

* في فترة من الفترات سمعنا أن أحد الوزراء رفض أن يستمع للمداخلات والتي كلمته في المجلس ثم لم يستمع لمداخلات؟

الوزراء يأتون إلى المجلس بهدف الاستماع للمداخلات والإجابة على الاستفسارات المقدمة من الأعضاء والوزراء عندما يأتون للمجلس يكونون حريصين جدًا على توضيح بعض الأمور الخاصة بوزاراتهم، لذلك يكونون حريصين على ذلك. لا أعتقد أن هناك وزيرًا أتى إلى المجلس ولم يرغب في الإجابة على الأسئلة.

* ما هي طبيعة عمل مستشارات المجلس من السيدات؟

حتى العام الماضي كانت هناك ٦ مستشارات ثم تمت زيادة العدد إلى ١٢ مستشارة. طبيعة عمل المستشارات أنهن يساهمن ويشاركن بفعالية في دراسة ما يحال إليهن من اللجان المختصة. هذه اللجان عند دراسة أي موضوع تستضيف عددًا من الممثلين عندما يدرسون نظام التجارة أو نظام الشركات يأتون بمستشارة ممثلين من وزارة التجارة ومن رجال الأعمال ومن الغرفة التجارية وعددًا كبيرًا من المختصين حتى يستمعوا إلى وجهة نظرهم في النقاش. من ضمن من يؤخذ رأيهم وتتم استشارتهم هؤلاء المستشارات فترسل لهن هذه التقارير أو الأنظمة لإبداء الرأي فيها، لذلك يدرسن جميع ما يحال إليهن من رئاسة المجلس أو اللجان. مؤخرًا كان المجلس يدرس نظامًا لحماية الأطفال من الإيذاء والإهمال وهذا الموضوع يهم المرأة كثيرًا، لذلك أرسلت لجنة الشؤون الاجتماعية والشباب والأسرة للمستشارات ونادت بعضهن لحضور اجتماع اللجنة للاستماع لرأيهن. المستشارات لهن أيضًا دورًا خارجيًا حيث يشاركن في اجتماعات الاتحادات التي يكون المجلس عضوًا فيها مثل الاتحاد البرلماني الدولي، كذلك فالمجلس عضو في ١١ اتحادًا دوليًا وقاريًا وهذه الاجتماعات بها رجال ونساء؛ لذلك فالمستشارات يشاركن.

* هل يعني هذا أن المرأة مجرد واجهة خارجية؟

ليس كذلك. في الخارج يعلمون أنها ليست عضوًا في المجلس إنما هي مستشارة غير متفرغة، يدركون ذلك جيدًا، وبالتالي لا نقول لهم إنها عضو.

عضوية مستحقة

* متى تنضم المرأة إلى مجلس الشورى رسميًا؟

كما تعلم فإن المرأة السعودية أثبتت جدارتها وكفاءتها في مختلف المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وسجلت انجازات على المستويات المحلية والدولية وأثبتت أنها على كفاءة ولها الخبرات والمؤهلات اللازمة وكل ما تحتاجه متطلبات العضوية الكاملة في المجلس، في رأيي الشخصي أنها جديرة بأن تكون عضوًا كامل العضوية في المجلس لكن قرار تعيين المرأة ليس في مجلس الشورى. الذي يعين أعضاء المجلس هو مقام الملك. شخصيًا أتطلع إلى اليوم الذي تكون فيه المرأة عضوًا كامل العضوية في مجلس الشورى لأنها جديرة بهذا المنصب وأتوقع أن تؤدي دورًا كبيرًا وحيويًا في هذا المجال، نحن نساندها في هذا الاتجاه ونساند دور المرأة خارج المملكة كمستشارة غير متفرغة تتابع مساهمتها على المستوى الدولي لها مساهمات جيدة.

* بصفتكم نائبًا لرئيس المجلس هل تتوقع أن تكون المرأة عضوًا في المجلس في الدورة المقبلة.. وهل تتوقع زيادة في عدد أعضاء المجلس البالغ عددهم الآن ١٥٠ عضوًا إلى ١٨٠؟

لا أعلم بوجود اتجاه لزيادة عدد أعضاء المجلس.

* وهذا عن توقعاتك بعضوية المرأة؟

لا أستطيع أن أحدد لكنني أتطلع إلى ذلك وجميع المعطيات تؤيدني في ذلك.

استضافة مبكرة

* كيف جاءت فكرة الاستعانة بمستشارات للمجلس؟

أود الرجوع إلى نقطة هامة بالنسبة للمرأة؛ المرأة عندما دخلت مجلس الشورى عام ١٤٢٠هـ في أيام الشيخ محمد بن جبير وكانت هناك إحدى اللجان تدرس موضوع القاعد المبكر للمرأة، رأى البعض استضافة نساء للاستماع لرأيهن حول هذا الموضوع، وبالتالي تمت استضافة مجموعة منهن في لجنة كان يرأسها الدكتور عبدالرحمن الشبيلي، وقامت اللجنة بدراسة الموضوع، وكان الحوار بالصوت من خلال الدائرة التلفزيونية المغلقة. بعد ذلك بسنتين درس المجلس موضوع غلاء المهور بواسطة لجنة الشؤون الإسلامية وتمت استضافة نساء للاستماع لرأيهن. المجلس بشكل مستمر في جلساته العادية يستمع لآراء نساء ومداولاتهن.

انفتاح على الإعلام

* في دورات سابقة كان هناك حوار بين المجلس ووسائل الإعلام.. والآن أصبح هناك تشدد لدى المجلس في موضوع تصريحات أعضاء المجلس للإعلام وأصبحت هناك قناة واحدة لأخبار المجلس.. فلم ذلك؟

في ما يتعلق بتصريحات أعضاء المجلس للإعلام هناك قناعة كاملة لدى رئاسة المجلس بأن الإعلام شريك مهم وحقيقي وضروري للمجلس في إرسال رسالته للمسؤولين والمواطنين والحقيقيين. وهذا لا خلاف عليه لأن المجلس بدون الإعلام لا يستطيع أن يوصل رسالته. لذلك تم اتخاذ كل الوسائل والسبل للتيسير أمام الإعلاميين لحضور جلسات المجلس والاستماع لها ونقل جلسات المجلس أيام الخميس والجمعة، حيث إن جلسات الأحد والاثنين تنقل تلفزيونيًا. المجلس حريص كل الحرص على وجود شركة حقيقية بينه وبين

د.حجّار.. خبير الشورى من المدينة إلى أنديانا

ولد الدكتور بندر بن محمد حمزة أسعد حجار بالمدينة المنورة عام ١٣٧٣هـ، نال درجة البكالاريوس في الاقتصاد والسياسة من جامعة الملك سعود ١٩٧٥م، ثم الماجستير في الاقتصاد من جامعة إنديانا بالولايات المتحدة الأمريكية، والدكتوراة في الاقتصاد من جامعة لفبرا في المملكة المتحدة ١٩٨٩م.

حملت حياته العملية بالعديد من المحطات من بينها تقلده لمنصب نائب رئيس مجلس الشورى بمرتبة وزير ابتداء من ١٤٢٨/١٠/٢٤هـ، ثم عضوًا بمجلس الشورى ابتداء من ١٤١٨/٣/٣هـ، ونائبًا لمدير مركز الاقتصاد الإسلامي للمناهج، كما عمل وكيلاً لكلية الاقتصاد والإدارة للشؤون الإدارية والمالية، ورئيسًا لتحرير مجلة الأموال، ومديرًا لإدارة حلقة اقتصادية أسبوعية - حوار الأربعاء، بجانب إشرافه على وحدة علاقات الخريجين، وإشرافه على مطبوعة الكلية - نافذة الكلية. كما عمل محاضرًا بجامعة الملك سعود خلال الفترة من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٤م، ومحاضرًا بجامعة الملك عبدالعزيز من ١٩٨٩م وحتى الآن.

نال عضوية عدد من المجالس واللجان من بينها عضويته في اللجنة العلمية ولجنة المناهج بمركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ورئاسته للجنة يوم المهنة بكلية الاقتصاد والإدارة وعضو اللجنة الدائمة ليوم المهنة بالجامعة، ورؤوسه للجنة التعاقد بالكلية وعضو اللجنة الدائمة للتعاقد بالجامعة، ولجنة التطوير الإداري بالكلية، ولجنة اختيار عضو هيئة التدريس المثالي لعام ١٤١٧هـ واختيار الطالب المتميز بالكلية، وتسلم أيضا منصب نائب رئيس الجمعية العمومية للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وعضو لجنة ربط الكلية بالمجتمع - اللجنة الاستشارية.

له بحثان تحت الإعداد، أولهما بعنوان "عرض وتقويم لصيغ تمويل وشراء المساكن لدى المؤسسات المالية الإسلامية"، والآخر بعنوان "طبيعة الوساطة المالية للبنوك الإسلامية".

التزام خادم الحرمين شخصيا بجميع المبادئ والقيم ساعد في إنشاء جمعية وهيئة حقوق الإنسان

اسم المصدر: المدينة المنورة

التاريـــخ: 31-05-2010 رقم العـدد: 17204 رقم الصفحة: 11 مسلسـل: 56 رقم القصاصة: 4

بعض المنظمات لم تكن مصدقة أن يصدر مثل هذا التقرير من داخل المملكة

لا نسعى في الاختلاف بيننا ومجلس الوزراء إلى تسجيل النقاط

الجمعية لم تخسر في سوق الأسهم وأرصدتها في البنك تتجاوز ٢٠٠ مليون ريال

المجلس حريص على وجود شراكة حقيقية بينه وبين وسائل الإعلام ولا تشدد معها

مجلس الشورى من أفضل البرلمانات في العالم من ناحية حضور أعضائه والتزامهم

اللجنة المكلفة من الشورى في كارثة جدة لم يكن هدفها التحقيق بل مراجعة الأنظمة

وسائل الإعلام لذلك لا أرى تشددًا، فحن نرى مراسلي الصحف ينقلون ما يدور داخله من توصيات ومناقشات وقرارات يوميًا، ونحن نشكر لهم هذا الدور الذي يؤدونه، بالعكس مما تقول أرى أن الأمور خلاف ما تقول. المجلس بصدد عمل خطة إعلامية وقد ندعو لها المهتمين بالإعلام لأخذ رأيهم وهذا ضمن برنامج شامل لتحديث بعض الأمور في المجلس ومنها الإعلام وسنتم إعادة هيكلة لبعض الإدارات مثل العلاقات العامة والإعلام وسيتم مخاطبة وتقديم المجلس بشكل أكثر احترافية ومهنية مما هو عليه الآن، ونحن بالصبع لا نستغني عن الإعلام وعن رأي الإعلاميين؛ لذلك لا أرى أي تشديد على وسائل الإعلام.

أفضل البرلمانات

* كيف تعالجون ظاهرة غياب كثير من أعضاء المجلس للجلسات؟

في ١٣ سنة بالمجلس وزرت كثيرًا من المجالس في الخارج، لذلك فإن مجلس الشورى من أفضل البرلمانات في العالم من ناحية حضور أعضائه والتزامهم. لا تعقد أي جلسة للمجلس إلا باكتمال النصاب، ولم تعطل أي جلسة منذ تكوين المجلس لعدم اكتمال النصاب. لذلك فإن عملية غياب الأعضاء غير موجود إطلاقًا. لكن بالتأكيد مادام أن هناك ١٥٠ عضوًا في المجلس لا يمكن أن تتوقع حضور كل الأعضاء لجميع جلسات المجلس لأن للبعض ظروف خاصة وقد يكونون في مشاركات خارجية. كما ذكرت لك فإننا أعضاء في (١١) اتحادًا وفي تعقد اجتماعاتها بشكل دستور وهناك أعضاء يشاركون في اجتماعاتها. كذلك هناك لجان تزور البرلمانات خارج المملكة. قد نلاحظ عدم وجود أعضاء المجلس وهناك تنسيق حتى لا تخل أعمال المجلس.

قضية غير محورية

* ذكرت أنكم تشركون في (١١) برلمان.. ألم تجدوا مضايقة أو محاولات للسؤال عن تمثلونه لأنكم بالتعيين وليس بالانتخاب.. ألم تطرح عليكم مثل هذه التساؤلات في الخارج؟

كنت ضمن الفريق الذي فاوض لانضمام المجلس لاتحاد البرلمانات الدولية، وهو أصعب اتحاد يدخله المجلس، وقد تم تشكيل الوفد بواسطة الشيخ صالح بن حميد، وكان رئاسة الدكتور زياد السديري، وكنت عضوًا فيه مع الدكتور بندر العيبان والدكتور حسان أبو حليقة والدكتور فهد الحارثي، مؤكد أن مجلس الشورى كان يختلف عن البرلمانات الأخرى، لكن آلية العمل واحدة، البرلمانات الأخرى تقوم بالدور الرقابي والتشريعي وكذلك مجلس الشورى. كذلك آلية مناقشة الموضوعات كانت متشابهة. بخصوص موضوع الانتخابات هناك مجالس أعضاء في هذه الاتحادات وهي ليست منتخبة. قضية التعيين والانتخاب ليست قضية محورية للانضمام لهذه الاتحادات. هناك دول بها مجالس منتخبة ومجالس معينة، وهناك دول فيها انتخاب وتعيين. كثير من مجالس الخليج بها تعيين و انتخاب.

تجربة ثرية

* كيف ترى تجربتنا في مجال حقوق الإنسان لاسيما بعد تشكيل الهيئة والجمعية؟

لست بعيدًا عن حقوق الإنسان لأنها رسالة قبل أن تكون مهام يؤديها الإنسان، وهي تجربة ثرية جدًا، وكنت سعيدًا بأن أكون جزءًا من هذا الموضوع الجمعية عندما بدأت بشكل رسمي في ٢٥ محرم ١٤٢٥هـ. في هذا التاريخ تم السماح من الملك فهد رحمه الله للجمعية بممارسة نشاطها في مجال حقوق الإنسان للدفاع عن هذه الحقوق وفقًا للشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة والاتفاقات الدولية التي انضمت إليها المملكة. لكن قبل هذا التاريخ بسنتين في العام ١٤٢٣هـ بدأنا. كان في تلك الفترة معالي الدكتور عبدالله العبيد، وكنا معًا في مجلس الشورى، وبدأت فكرة الجمعية و لاستعد لها، بعد أن تم السماح للجمعية بممارسة نشاطها عام ١٤٢٥هـ. لم تنشأ هيئة حقوق الإنسان في ذلك الوقت. الجمعية حققت في الواقع إنجازات كبيرة جدًا خلال فترة قياسية وكنت إلى جانب مركزها الرئيسي في الرياض قد قامت بفتح فروع في مختلف المناطق وفرع آخر في الدمام لخدمة المنطقة الشرقية، وأصبحت الجمعية تغطي بخدماتها كل مناطق المملكة، خلال هذه الفترة زارت الجمعية العديد من المؤسسات مثل السجون ودور الإيواء ودور الأيتام والمستشفيات وكثير من الجهات و صدرت أول تقرير سنوي عن حقوق الإنسان في المملكة. هذ التقرير وجد صداءً إيجابية داخل المملكة وخارجها، وكتب عنه حوالي (٢٦) كاتبًا ومثقفًا وتمت ترجم كل ذلك إلى اللغة الإنجليزية، وضمن في كتاب وأصدرت نشرات تثقيفية عن حقوق السجناء والسجينات وحقوق المرضى، وأنشئ مركز للإحصاء والتوثيق والمعلومات. بعد ذلك تم إنشاء الهيئة وهي تعتبر الذراع الحكومي الحقيقي بتوضيح موقف المملكة من هذه الأمور. والجمعية غير حكومية ومستقلة وغير مرتبطة بالحكومة ولا تتلقى أي دعم أو ميزانية منها. ومن أهم الأشياء التي أنجزتها الجمعية إنجاز الدراسات وكان من أهمها دراسة بعنوان مدى انسجام الأنظمة في المملكة مع الاتفاقات الدولية التي وقعتها المملكة. وتم تشكيل لجنة في هيئة الخبراء لدراسة توصيات هذه الدراسة و استشارة أعضاء الجمعية.

التزام شخصي بالمبادئ

* ما العوامل التي ساعدت على نجاح الجمعية و الهيئة لحقوق الإنسان؟

كان هناك اهتمام من جانب الحكومة. لا شك أن هناك عوامل ساعدت في إنشاء الجمعية والهيئة وتنشيط عملها ومن أولها التزام خادم الحرمين الملك عبدالله شخصيًا بجميع المبادئ والقيم التي تدعو لها حقوق الإنسان مثل العدل والمساواة. كذلك التزام المملكة كدولة وقعت على كل الاتفاقات الخاصة بحقوق الإنسان. النظام الأساسي للحكم والمادة (٢٦) تنص على التزام المملكة بحفظ حقوق الإنسان وفقًا للشريعة الإسلامية. الأمر الرابع هو الإعلام الذي كان له دور كبير جدًا ومشكور في إيضاح حقوق الإنسان ودور الجمعية للمجتمع. الإعلام يلعب دورين: دور تثقيفي توعوي ودور ضاغط على الأجهزة الحكومية وغيرها ممن ينتهكون حقوق الإنسان. لذلك فالإعلام والحرية الإعلامية المتاحة الآن كان لها دور كبير جدًا في أن تنجح الجمعية والهيئة وحقوق الإنسان. هذا هو الذي نراه ونعيشه.

* بوصفك أحد مؤسسي الجمعية، هناك من يرى أنها عندما تكونت كانت مصورة على أسماء بعينها وكأن الأمر مجرد تعيين مدالين على ذلك بالإشارة إلى أن الجمعية لم تعقد جمعية عمومية ولا حتى اجتماعًا تأسيسيًا.. فما قولك؟

إذا أردت أن تنشئ أي جمعية فإن الفكرة تأتي لشخص أو أكثر لهدف أو أكثر، هذا الشخص يبدأ في الحديث لبعض الذين يختارهم ويعرض عليهم الانضمام له. عندما أنشئت الجمعية كان هذا هو الوضع، كانت الرغبة في إنشاء جمعية وطنية غير حكومية فبدأنا نضع المواصفات التي نحدثها في هذه الجمعية وعلى رأسها أن تضم أعضاء من جميع مناطق المملكة شمالا وجنوبًا وشرقًا وغربًا، أيضا أن تضم رجالا ونساءً وأن يكون بها أعضاء من المذهبين السني والشيعي وأن تضم أشخاصًا ذوي خلفيات متنوعة، دينيًا وتخصصات شرعية وقانونية وصحية. بعد ذلك بدأنا في اختيار الأشخاص، بعد أن تم اختيار الأشخاص كان العدد في البداية (١٦) شخصًا، (١١) رجلاً و(٥) نساء. اجتمعنا وناقشنا نظام الجمعية بحضور ممثلين لوزارة الخارجية والداخلية والعدل. رأينا أن هذا العدد غير كاف وأنه لابد من زيادته من (١٦) إلى (٤١) شخصًا يمثلون الجمعية العمومية. عندما اكتمل هذا العدد اجتمعنا كي ننتخب رئيسًا ونائبًا للرئيس وتم ذلك بالفعل وبعد ذلك توجد أربع لجان رئيسية للجمعية وطرحنا استمارات وطلبنا من كل واحد أن يحدد اللجنة التي يرغب في عضويتها، في المرحلة الثانية تم طرح الاستمارات على الجميع كي ننتخب رئيسًا للجنة ونائبًا له وتم هذا الأمر. هذه هي الآلية التي تؤسس بها هذه الجمعيات. لا توجد جمعية تأسست بطريقة مغايرة. إذا كانت هناك طريقة أخرى نريد أن نعرف عنها.

* لكن لم يسمع الجميع بهذه اللجنة وتشكيلها إلا في المرحلة الثانية حيث كانت كل هذه الخطوات التي ذكرتها مغلفة بالسرية؟

هاذا تعني بالسرية...!!

* لم يعد الناس عن إرهاصات التكوين إلا بعد الإعلان عن الإنشاء و لأسباب؟

لم يتم الإعلان عنها في وسائل الإعلام لكن ربما كان معلومًا في المجالس ولدى الكثيرون، لا يمكن أن نسأل الجميع ما إذا كان يرغب في الاشتراك أو لا. إذا سألت شخصًا وأجاب بعدم رغبته في الاشتراك أتوقع أنه عندما يجلس في مجالسه الخاصة يتحدث عن هذا الأمر، حتى الجمعيات الأخرى التي تنشأ في المملكة لا أرى أنه يتم الإعلان عنها بصورة واضحة. ربما يتم هذا لاحقًا. بعد أن انتهينا من المرحلة التي ذكرتها وجدنا أن عدد (٤١) عضوًا غير كاف بدأنا في استقطاب المزيد من الكوادر وهذا ما تم الإعلان عنه وطلبنا ممن يريد الاشتراك أن يتقدم بطلبه أو أن يرشح بعض الأعضاء من يريدون ضمهم، وهذا الأمر تم.

تبرع واستثمار

* كيف كنتم تقومون بتمويل الجمعية في البداية؟

كان هناك تبرع شخصي من خادم الحرمين الشريفين الملك فهد -رحمه الله- بمبلغ ١٠٠ مليون ريال للجمعية. كان رئيس الجمعية آنذاك معالي الدكتور عبدالله العبيد، اجتمعنا وأوكل إلي استثمار هذا المبلغ وقمنا بتكوين لجنة تطورت في ما بعد وسميت بلجنة الاستثمار، وكانت برئاستي واتخذت اللجنة قرارًا وافقت عليه الجمعية بالمحافظة على مبلغ التبرع واعتباره أصلاً وأن يتم استثماره وينفق من العائد من المبلغ على أنشطة الجمعية، تم استثمار المبلغ في أمور مختلفة وكان العائد ما بين ٨ - ١٠ مليون ريال هو الميزانية السنوية للجمعية. تحدثنا قرارًا بعدم مس الأصل حتى إذا انخفض العائد يتم الإنفاق وفقًا للأرقام الجديدة. بفضل الله تعالى تمكنت الجمعية من استثمار هذه المبالغ بشكل جيد والقيمة السوقية لمبلغ ١٠٠ مليون بعد ٦ سنوات هي ٢٠٠ مليون ريال. إضافة للميزانيات للست أعوام الماضية. النقطة المهمة الأخرى أنني قدمت اقتراحًا للإخوة في الجمعية العمومية بأن يتوسع نشاط هذه اللجنة لتصبح لجنة الاستثمار وتنمية الموارد بحيث يصار إلى جمع تبرعات وتم ربط هذه اللجنة بالمجلس التنفيذي للجمعية وليس برئيس الجمعية فقط بحيث تكون هناك شفافية أكثر، اللجنة تكتب تقاريرها للمجلس التنفيذي للجمعية وليس لرئيسها. الجمعية منذ تأسيسها كانت واعية تمامًا إلى أن استمراريتها تتطلب منها اتخاذ هذه الخطوات.

خبر غير صحيح

* يشاع أن الجمعية دخلت في مجال الأسهم وتعرضت لخسائر كبيرة.. كيف تجاوزتم أثار هذه الخسارة؟

هذا الخبر غير صحيح إطلاقًا، والجمعية لم تخسر بل تحقق أرباحًا منذ بدايتها، القيمة السوقية الحالية لممتلكات الجمعية تساوي أكثر من ٢٠٠ مليون ريال. إذا كان ميزانية الجمعية في المتوسط ٨ ملايين فهذا يعني أنها في ست سنوات بلغت ٤٨ مليون ريال، الجمعية بدأت بمبلغ ١٠٠ مليون ريال.

* هل تتلقى الجمعية تبرعات من آخرين سواء كانوا رجال أعمال أو جهات داخلية أو خارجية؟

لا. الجمعية لا تتلقى أي تبرعات في الوقت الحالي وكما عممت من الإخوة في الجمعية أنهم يدرسون قضية التبرعات. لكن التبرعات الخارجية مبدأ مرفوض منذ الأساس ومن أن أنشئت. لا نقبل أي تبرعات من جهات خارجية. بالنسبة للتبرعات الداخلية للجمعية تدرس هذا الأمر حاليًا.

* ألم تحاول بعض الجهات الخارجية كالمنظمات الحقوقية أن تتصل بكم أو تتعاون معكم؟

التعاون بين الجمعية والمنظمات الحقوقية الدولية موجود. منظمة حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية بيننا وبينهم تعاون وهم يأتون في زيارات للمملكة ويزورون الجمعية ونلتقي بهم ونشرح لهم بعض الأمور وكانت لهم استفسارات وقمنا بتمليكهم المعلومات عن حقوق الإنسان في المملكة. التعاون مع المنظمات الدولية موجود وفي الواقع فإن الجمعية ترمي إلى دعم هذا التعاون لأنه اتضح أن بعض ما كان يكتب عن المملكة هو كتابات مشوهة ومغلوطة السبب الرئيسي في جزء منها يعود إلى عدم وجود المعلومة. لذلك الجمعية حريصة على التعاون مع أي منظمة دولية ترغب في معرفة شيء عن المملكة. أبوابنا مفتوحة سواء كان التعاون عن طريق الزيارات أو بالاتصال. تغيرت بعض القناعات عندما وجد هذا التواصل وكنا أيضًا نزيل بعض التصورات إلى درجة أنه عندما صدر التقرير الأول لأحوال حقوق الإنسان في المملكة لم تكن بعض المنظمات مصدقة أن يصدر مثل هذا التقرير من داخل المملكة.

تطور الجامعات

* كيف ترى واقع الجامعات السعودية في الوقت الراهن؟

الموضوعية تقتضي أن نقول إن هناك تطورًا في الجامعات. في العام ١٤١٩هـ كان عدد الجامعات ٨ جامعات والآن لدينا عدد ٢٥ جامعة. لدينا إضافة لذلك ٩ جامعات أهلية وهذا تطور ملموس ومهم جدًا. هناك أيضًا استقلالية بدأنا نشعر بها. مؤخرًا صدر قرار مجلس الوزراء بالسماح للجامعات بإنشاء شركات تكون ذراعًا استثماريًا للجامعة.

* نتبع للجامعة؟

نعم وتم إنشاء شركة وادي جدة لجامعة الملك عبدالعزيز مجدة وشركة وادي الرياض لجامعة الملك سعود وشركة وادي الظهران لجامعة الملك فهد للبترول والمعادن. رأس مال أي من هذه الشركات ١٠٠ مليون ريال وهي شركات تعمل في المشاريع وتؤسس شركات وتدخل في شراكات قائمة أخرى وتقوم بتشجيع الطلاب المبدعين عن طريق تحويل نتائج البحوث والابتكارات إلى منتجات اقتصادية. هذا لم يكن موجودًا في السابق. حتى تستطيع أن تنفق مبلغًا مجددًا كان لا بد من الحصول على موافقات عديدة. الآن هناك شركات وقطاع استثماري في الجامعة. الكراسي العلمية التي تؤسسها الجامعات وتشارك في تأسيسها.

* ألم يحن الوقت لأن تأخذ الجامعات استقلاليتها في اختيار العمداء ورؤساء الأقسام بنظام الانتخابات وأن تقوم الوزارة بالاشراف فقط؟

مجلس الشورى عندما درس نظام الجامعات من الأمور التي دار النقاش حولها أنه تمت المطالبة بوجود استقلالية كاملة كما تقول للجامعات. الآن نتمه هذه الأمور بشكل تدريجي. ذكرت لك مثلا بالأمور المالية ونحن نتطلع حقيقة إلى الاستقلال الإداري والمالي وهذا يتم بشكل جيد.

هيئة مستقلة

* هل يمكن لمجلس الشورى مستقبلاً أن يكون له دور في الموافقة على التعيينات التي تخص ما يسمى بالقطاع الثالث وهو الجمعيات وأن ترتبط بمجلس الشورى وليس بالدولة؟

هناك نظام المؤسسات والجمعيات الأهلية. وهذا النظام تحت دراسته في المجلس وتم الانتهاء منه.

* ما هي أبرز ملامح هذا النظام؟

هناك هيئة مستقلة وتتبع لرئيس مجلس الوزراء وهي التي تعطي التراخيص لكل المؤسسات...

* ما هي أبرز الأنظمة التي انتهيتم من دراستها؟

الأنظمة الخاصة بالقضاء وديوان المظالم هذه رفعناها ورفعت للمقام السامي. كذلك نظام التمويل العقاري ومراقبة شركات التمويل ونظام الإيجار التمويلي ونظام الرهن العقاري ونظام التنفيذ وغيرها.

* هل تتلقون مقترحات وشكاوى من مواطنين عاديين ويتم تفعيلها؟

موقع المجلس الإلكتروني يتلقى شكاوى المواطنين، وهناك شكاوى تصل بالبريد العادي، وهناك لجنة مختصة اسمها لجنة حقوق الإنسان والعرائض مهمتها دراسة كل العرائض التي تصل من المواطنين. بعض العرائض تحمل مقترحات نرى أنها جيدة لذلك يتم تبنيها من خلال المادة (٢٣). اللجنة تتبنى بعض المقترحات ويتم تعديل أنظمة أو اقتراح أنظمة جديدة بناء على بعض هذه المقترحات. بعض العرائض تحمل شكاوى وأحيانًا يحيلها المجلس للجهات المختصة. أحيانًا تناقش هذه المواضيع عندما يأتي ممثلون لجهات تنفيذية.

* هناك من ينظر من أن المجلس لم يدرس بعض الموضوعات التي رفعت إليه؟

المجلس حريص كل الحرص على ما يهم المواطن لأنه يهتم بالمواطن. وكل القضايا التي ذكرتها لك تهم المواطن بطريقة مباشرة أو غير مباشرة؛ لكن المجلس بطريقة مباشرة يدرس ما يحال إليه من المقام السامي.